

## ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VSR-2021-332)

الصادر في الدعوى رقم (V-29150-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة  
القيمة المضافة في مدينة الرياض

### المفاتيح:

ضريبة قيمة مضافة . تجاوز مبيعات نقاط البيع . عدم الالتزام بالنصوص النظامية  
مخالفة يعاقب عليها النظام.

### الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة  
مخالفة أحكام النظام أو اللائحة، بمبلغ وقدره (١٠٠٠) ريال، لأغراض ضريبة القيمة  
المضافة، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة - أسس المدعي اعتراضه على أساس  
جهله بالأنظمة المعمول بها - أجبت الهيئة بأن بالرجوع لبيانات المدعي لدى (البنك  
(... تبين تجاوز (مبيعات نقاط البيع) حد التسجيل الإلزامي لذا تم فرض غرامة التأخير  
في التسجيل - ثبت للدائرة أن المدعي لم يقدم ما يثبت به حجم توريداته لينافي  
إجراء المدعي عليها، الأمر الذي ترى معه الدائرة صحة إجراء المدعي عليها - مؤدى  
ذلك: رفض دعوى المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢)  
من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٥٦) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم ملكي رقم (١٧/م)  
 بتاريخ ٢٢/٠١/١٤٣٥هـ.
- المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة  
الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤/١٢/١٤٣٨هـ.
- المادة (٣) الفقرة (١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار  
وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤/٠٦/١٤٣٨هـ.
- المادة (١٥) البند رقم (٢)، والمادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات  
والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٤٠) وتاريخ: ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.

## الوقائع:

### الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء ٢٢/٩/١٤٤٢هـ الموافق ٢١/٠٩/٢٠٢٢م، اجتمعت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، تلخص وقائع هذه الدعوى في أن ...، هوية وطنية رقم (...) بصفته صاحب مؤسسة... بموجب السجل التجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضه على فرض غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت على النحو الآتي: « ١- بالرجوع لبيانات المدعي لدى (البنك ...) تبين تجاوز (مبيعات نقاط البيع) حد التسجيل الإلزامي لذا تم فرض غرامة التأخير في التسجيل، ٢- عدم الالتزام بالنصوص النظامية يُعد مخالفة يعاقب عليها النظام وفقاً لما ورد في المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال»، وتطلب رد دعوى المدعي.

وفي يوم الثلاثاء ٢٢/٩/١٤٤٢هـ الموافق ٢١/٠٩/٢٠٢٢م، افتتحت الجلسة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٤٠) وتاريخ: ٢١/٠٤/١٤٤١هـ؛ للنظر في الدعوى المرفوعة ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى تبين عدم حضور المدعي أو من يمثله بالرغم من ثبوت تبلغه نظاماً وحضر/ ... ذو هوية وطنية رقم (...) ( سعودي الجنسية ) بصفته ممثل للمدعي عليها للهيئة العامة للزكاة والدخل» بموجب خطاب التفویض رقم (...) وتاريخ ٠٦/٠٤/١٤٤٢هـ والمصدر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية. وحيث قررت الدائرة السير في الدعوى لصلاحية الفصل فيها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. فقد سالت الدائرة ممثل المدعي عليها عن رده أجاب وفقاً لما جاء في مذكرة الرد ويطلب رد الدعوى، كما زود الدائرة ببيان نقاط البيع الخاص بالمدعي المكلف أثناء الجلسة، لإثبات تجاوز توريداته الحد الإلزامي للتسجيل، وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) م/١٥٠/١٥١٤٢٠هـ وتعديلاته، ولائحته

التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٤/١٢هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموددة لنطبة ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل**، لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، ويحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١هـ، ويحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعياً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به ويحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بالقرار في تاريخ ١١/٤/٢٠٢٤م، وقدم اعتراضه بتاريخ ١٠/١١/٢٠٢٤م، مما تكون معه الدعوى قدّمت خلال المدة النظامية واستوفت أوضاعها الشكلية مما يعين معه قبول الدعوى شكلاً.

**من حيث الموضوع**، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، قد صدرت في حق المدعي نتيجةً لتجاوز مبيعاته حد التسجيل الإلزامي، ويحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على: «على كل شخص مقيم بالمملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الثاني عشر شهراً السابقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة.»، ويحيث نصت المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة على: «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال.»، ويحيث أن المدعي أقر بجهله بأنظمة المعمول بها، ويحيث أنه لم يقدم ما يثبت به حجم توريداته لينافي إجراء المدعي عليها، الأمر الذي ترى معه الدائرة صحة إجراء المدعي عليها.



## القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:  
أولاً: قبول الدعوى شكلاً.

**ثانياً:** رفض دعوى المدعي ... ( سعودي الجنسية ) بموجب هوية وطنية رقم (...), فيما يتعلق بفرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ وقدره ( ١٠,٠٠٠ ) ريال.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين وفقاً لأحكام المادة (٥٦) من نظام المرافعات الشرعية، وحددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد ثلاثة أيام أخرى حسبما تراه، ويعتبر نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**